

على الغلاف

كارتيك الغاز

اللبنانيون في قبضة خمس شركات

محمد وهبة

قبل عام 1991، كان استيراد الغاز بنوعيه الغاز المنزلي «بوتان» والغاز الصناعي «بروبان» من مسؤولية الدولة اللبنانية. هي وحدها كانت تستورد هذه المادة الحيوية، أما التوزيع فكان يتم عبر شركات خاصة وفق كوتا محددة لكل منها. وفي بداية عهد الرئيس الراحل الياس الهراوي، صدر مرسوم يمنح شركة خاصة (يملك أسهمها طلال الزين ورولان الهراوي وآخرون) حق استئجار أرض في منطقة الدورة بمبلغ سنوي 1,410 مليون ليرة لمدة 99 سنة، وصدر مرسوم ثان يمنح شركة استيراد مشتقات نفطية (يملكها سعدي غندور) حقاً مماثلاً في منطقة طرابلس بالقيمة نفسها. يومها، كان الزين (ولا يزال) هو المورد الأكبر للغاز عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال شركته «فتومار» التي تأسست في بيروت، ثم انتقلت إلى اليونان. وجاءت شراكة الزين - الهراوي، التي نجم عنها إصدار المرسوم المذكور، لتتركز القطاع بين يدي جهة واحدة عملت على إنشاء خزانات غاز تحت الأرض وفوقها على المساحات المستأجرة «مجاناً» من الدولة، ثم أسست تجمع «شركات محاصة الغاز». خطة الزين والهراوي قضت باحتكار استيراد وتوزيع الغاز من خلال احتكار التخزين. التجمع كان الأداة

المناسبة لاستئجار خزانات الغاز المنتشرة على الشاطئ اللبناني، أي تلك التي لديها منفذ بحري يتيح لها استقبال وتفريغ بواخر الغاز المستوردة. واستمر هذا الوضع حتى عام 1998 حين تمكّن الزين من الاستحواذ وحده على كل حصة الهراوي وباقي الشركاء، فأبقى على التجمع كأداة تمنحه الغطاء السياسي والسوقي.

هكذا نشأ كارتيل الغاز في لبنان. هو كارتيل برأس واحد وأذرع عديدة. الرأس، أي نفتومار، كان وليد الوصاية السورية وعهد الهراوي، أمام الأذرع، المؤلفة من: «نوردغان»، «يونغان»، «كالميد غاز»، «صيداكو» و«غاز الشرق»، فقد ولدت كنتيجة للبرزس الناشئ في اقتصاد الحرب الأهلية. استورد هذا الكارتيل الغاز بمعدل وسطي يبلغ 200 ألف طن سنوياً. الكميات توزع على 160 شركة تعبئة وفق معايير «السوق الحرة» وعبرها تصل إلى المستهلك بالسعر الذي تحدده وزارة الطاقة أسبوعياً. أما معايير التسعير، فتستند إلى جدول تركيب أسعار يحقق للشركات الخمس إيرادات طائلة تفوق 42 مليون دولار سنوياً، أي ما يوازي 1,055 مليار دولار على مدى عقدين ونصف عقد.

القبضة المحكمة

منذ 25 سنة، أحكمت الشركات الخمس قبضتها على التخزين

مثل تلك التي يستأجرها التجمع من «يونيفرسال غاز» في منطقة عمشيت، أو أنها خزانات مستأجرة وندار لحساب التجمع مثل تلك التي يستأجرها التجمع من شركة ليكويغاز في منطقة نهر الكلب، وهي تتسع لنحو 5 آلاف طن غاز. وبحسب المعطيات السوقية، فإن «نوردغان» تملك خزناً يتسع لنحو 4 آلاف طن، ولدى «غاز الشرق» خزانات تتسع لنحو 25 ألف طن في منطقة الدورة، ولدى شركة «صيداكو» خزانات في منطقة الزهراني تتسع لنحو 2500 طن.

أدوات رسمية

السيطرة على خزانات الغاز ذات المنفذ البحري هي نصف الطريق. فالكارتيل يسيطر أيضاً على المنافذ البرية أيضاً. فعلى الرغم من أن الاستيراد البري لمادة الغاز بنوعيه، بوتان وبروبان، مسموح بقرار من مجلس الوزراء الرقم 69 الصادر بتاريخ 2004/5/20، إلا أن المديرية العامة للنفط نجحت، حتى الآن في «سد» بطرق مختلفة. فهي رفضت منح أي إجازة استيراد برّي للغاز من سوريا أو من تركيا أو من السعودية. وفي الأسابيع الأخيرة، رفضت المديرية العامة للنفط، أوروبور فعالياً، استقبال أي طلب ومنعت تسجيل أي طلب بهذا الخصوص في قلم المديرية. الذريعة الشفهية التي قذمتها فعالياً أنه لا يسمح

تتحكم شركة «نفتومار»، المملوكة من رجب الأعمال طلال الزين، باستيراد الغاز إلى السوق اللبنانية. يدير الزين كارتيلاً من خمس شركات تتولى التوزيع؛ أبرزها «صيداكو» المملوكة من النائب وليد جنبلاط. قدرة هذا الكارتيل تصل إلى حدود تحويل المديرية العامة للنفط في وزارة الطاقة إلى أداة لخدمة مصالحها، فتمنع منح إجازات الاستيراد للشركات المنافسة، وتسمح بالسيطرة على خزانات غاز تملكها الدولة اللبنانية وتتسع لنحو 700 ألف طن، بالإضافة إلى السيطرة على خزانات القطاع الخاص. يتيح هذا النفوذ تحقيق إيرادات قيمتها مليار دولار

باستيراد الغاز بزا، لكن سرعان ما أبرزت الشركات القرار 69 الصادر عن مجلس الوزراء، لكنها لم تقتنع بالأمر. وصل الأمر إلى حد أن وزير الطاقة أرتور نظريان طلب استشارة القاضية هدى الحاج المكلفة بالاستشارات القانونية لدى وزارة الطاقة، التي اقترحت عليه «السماح للشركة المستدعية باستيراد مادة غاز النفط المسيل بروبان عن طريق البر، وذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء...». فعالياً ابتدعت طرقتاً لامتناع عن التنفيذ، وبدأت تحيل طلبات الشركات إلى وزارة الداخلية والدفاع المدني ومديرية النقل في وزارة الأشغال لاستطلاع رأيهم بحجة السلامة العامة؛ اللافت أن الشركات التي طلبت إجازة استيراد الغاز تعمل حالياً في مجال نقل الغاز من منطقة إلى أخرى ومن محطة إلى أخرى، أي أن حجة السلامة العامة ليست ثابتة، وهو ما يجعل موقف فعالياً مريباً. تقول مصادر مطلعة إن وزير الطاقة فرض على فعالياً استقبال طلبات إجازة الاستيراد، إلا أن المفاجأة كانت بتسجيل عشرات الطلبات في مدة يوم أو اثنين، فمن أين «نبتت» هذه الطلبات؟ لا أحد يملك أي جواب.

النفوذ السياسي

ما هو مصدر نفوذ الشركات المحكرة؟ ملكية الشركات الخمس وحصصها السوقية تكشف عن هذا الجانب بوضوح: - الحصة الأكبر تستحوذ عليها شركة صيداكو، إذ تبلغ نحو 100 ألف طن من الغاز سنوياً، أي ما يوازي 40% من الكميات المستوردة إلى لبنان. هذه الشركة مملوكة من النائب وليد جنبلاط، والنائب نعمة طعمة وجورج متى و«غاز لبنان هولدينغ». هذه الأخيرة مملوكة أيضاً من جنبلاط ونعمة ومتى، إلا أن بين مؤسسيها نبيه الصيداني ومحمود الصيداني ونزيه الصيداني الذين يملكون شركة «يونيقاز». وتملك «غاز لبنان» أيضاً مجموعة شركات متخصصة بالعمل على الغاز؛ أبرزها «تاناغاز» التي يبرز بين مؤسسيها بيار ميشال فرعون وبيار هنري حلو، إلى جانب جنبلاط وطعمة وغيرهم. أما مالكو «غاز لبنان»، فهم جنبلاط وابنه تيمور وطعمة إلى جانب شركات أجنبية مصدرها «غير محدد» في السجل التجاري وهي: «جستمار أنترناشيونال» (23,88%)، «الوود فيننس انك» (32,99%)، «بندر أوفرسيز انك»

تحقق الشركات
الخمس إيرادات طائلة
تفوق 42 مليون
دولار سنوياً

خزانات تنافس تلك التي يملكها أو يستأجرها.

خزانات الشركات الخاصة مملوكة بأغلبيتها من الشركات المنضوية في التجمع، وهناك خزانات مستأجرة ومقفلة على طريقة استئجار خزانات الدولة اللبنانية

نقابة أصحاب معامل التعبئة

تحاول معامل تعبئة الغاز المنزلي أن تتكفل لتحصيل حقوقها من المديرية العامة للنفط والشركات المستوردة للغاز. تبين لشركات التعبئة أن سعر الغاز الذي تحدده وزارة الطاقة يكبدها خسائر تراوح بين 25 دولاراً و40 دولاراً على الطن الواحد. الطريقة الوحيدة لتحقيق ربح في مجال تعبئة الغاز المنزلي للمستهلك، هي في الحصول على حقه المنصوص عليه في جدول تركيب الأسعار. هو الحق الذي استولت عليه شركات الاستيراد منذ 25 سنة وحققت بفضلها أرباحاً بقيمة 40 دولاراً عن كل طن، أي ما يساوي 200 مليون دولار عن السنوات الـ 25 الماضية. شركات التعبئة تعاني من هذه المشكلة، فيما تعلم أن هذه الطريقة الصحيحة للبيع من دون خسارة أو من دون غش. الغش يعني أن المواطن يدفع الثمن مرتين؛ في المرة الأولى، يدفعها من خلال جدول تركيب الأسعار، والثانية عندما تستولي شركات الاستيراد على حقوق الغير الواضحة في الجدول. النقابة يرأسها أنطونيو يمين، ونائب الرئيس حسين أكومي، وأمين السر علي زعبي، وأمين الصندوق بول نجار.

